❁ حرية الاختلاف بين مقلدة المالكية ومجتهدة الغرب الإسلامي

الدكتور / محمد البشير الهاشمي مغلي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الإسلامية
-جامعة قسنطينة -

تمهيد:

ليس المنهج فيما نتوخاه ههنا أن نستدلّ من أثر الحديث على نشأة الفقه وضروب العلوم الشرعية الأخرى التي بلغ من تشعّبها عن التراث الحديثيّ الضخم، ميزة هذه الأمة المتفردة ولا مراء، أن وضعت فيها المصنفات والمدوّنات وشتى المحبّرات التي غدت بلا نظير، باعتبار علم الحديث علما مكتملا في لبناته وشروطه، وقواعده ومدارسه ولا مضاهاة البتّة، إذ "العلوم ثلاثة، كما يقول الزركشيّ فيما عزاه إليه السيوطي: "علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث" [1].

فلذلك مجال عريض غير هذا؛ لكن الأثر الذي نعتزم تقفّيه بحول الله تعالى، في مبحثنا الحالي، سيجلّي في إيماء عابر دون إخلال، مدى الاستقلال الفقهي في تكوين شخصية علماء المغرب.

والفرق لائح بين قيلنا الاستقلال الفقهيّ وهو المعتمد وبين عبارة استقلالية الفقه وهو المنتبذ.

فالأوّل يوحي بانعدام التبعية المذهبية وانحسار التقليد الفجّ، من صوب، وانتصاب اجتهاد قويّ هو رمز الوجود الحيويّ للتشريع غير المكبّل وقيام حركة فقهية نشيطة في أقاصي البلاد الإسلامية من صوب آخر.

على حين يومئ التعبير الثاني، وهو بكلّ احتمالاته غير الوارد في نهجنا، إلى الاعتصام بفقه مستقلّ دونه اجتهاد معيّن قائم بذاته على نحو مهيكل نظير ما احتوته المذاهب أو ارتسمته النّحل أو ربّما أشار إلى فرز في الاعتزاء إلى علوم شرعية دون أخرى.

بيد أنّ التميّز الإقليمي في الاجتهاد ليس بحال من قبيل ما يرام لذاته في الخلاف. فقد ورد على ألسنة علماء المغرب والأندلس أكثر من مقال في مذمّة مخالف لا دليل على خلافه. وليس أقلّه ما لمّح إليه مثلا الإمام المحدّث المجتهد، حافظ المغرب، أبو عمر يوسف بن عبد البر النّمريّ القرطبيّ الأندلسي (ت **463**هـ) في "جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله" في باب رتب الطّلب والنّصيحة في المذهب، من الإعابة والتثريب على من "أجازوا النّظر في اختلاف أهل مصر وغيرهم من أهل المغرب فيما خالفوا فيه مالكا من غير أن يعرفوا وجه قول مالك ولا وجه قول مخالفه منهم ولم يبيحوا النظر في كتب من خالف مالكا إلى دليل بيّنه يقيمه لقوله وقول مالك جهلا منهم وقلّة نصح وخوفا من أن يطّلع الطالب على ما هم فيه من النّقص والتقصير فيزهد فيهم..."[2]

ولئن كان مفزع العلماء المغاربة مبكّرا إلى دار السّنة[3] فلابتغاء السّماع والتلقين من أفواه الرّعيل الأوّل من الرواة وإن تناءت بهم البلاد، سيّما لاتّسام الحديث الشريف منذ مطلع فجره بالطابع الإقليمي[4]، حتى إنّهم كانوا إذا حجّوا بيت الله الحرام لا يلبثون أن يمّموا شطر المدينة بغرض اللقاء بعلمائها الضابطين الثقات. ولعلّ عليّ بن المديني (ت **234**هـ) كان يرمي إلى هذا المبتغى ويعبّر عنه بوجه عامّ حين قال: "حججت حجّة وليس لي همّة إلاّ أن اسمع".[5] فضلا عن ضروب حوافز الرحلة

في طلب الحديث للاعتقاد السائد من أن "حصول الملكات – كما يقول ابن خلدون- عن المباشرة والتلقين أشدّ استحكاما وأقوى رسوخا".[6]

ولقد قيل في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين تشدّ إليهم الرحال انّه تضرب إليهم "آباط المطيّ أو أكباد المطيّ" [7] لاستدرار هذا العلم الشريف كما شاع بالمشافهة بادئ ذي بدء، في القرن الهجري الأوّل على الأغلب. بل ربما كان الباعث الحثيث على التّطواف والارتحال حديث واحد.كما جاء في الرواية الثانية عن مكحول (ت 112هـ) حيث قال: «كنت عبدا بمصر لامرأة من بني هذيل، فأعتقتني، فما خرجت من مصر وبها علم إلاّ حويت عليه فيما أرى، ثمّ أتيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم إلاّ حويت عليه فيما أرى، ثمّ أتيت العراق فما خرجت منها وبها علم إلاّ وحويت عليه فيما أرى، ثمّ أتيت الشام فغربلتها، كلّ ذلك أسأل عن النّفل، فلم أجد أحدا يخبرني فيه بشيء حتى أتيت شيخا يقال له زياد ابن جارية التميمي، فقلت له، هل سمعت في النفل شيئا؟ قال: نعم، سمعت حبيب بن مسملة (الفهريّ) يقول: «شهدت النبيّ – صلى الله عليه وآله وسلم- نفّل الربع في البداءة والثلث في الرجعة»[8]. هذا بعض ما في المشرق وهو يتعدّى الحصر.

وبعض من استقطب الإقراء والتسميع في المغرب وأمعن الناس في الأخذ عنه، القاضي الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله بن يوسف الأنصاري الأندلسي المعروف بابن حبيش (ت 584 هـ) الذي قال فيه ابن الزبير: «هو أعلم أهل طبقته بصناعة الحديث وأبرعهم في ذلك...» [9] بل «لم يكن أحد يجاريه في معرفة الرجال» [10]. قال أبو عبد الله بن عبّاد: كان عالما بالقراءات إماما في الحديث، عارفا بعلله واقفا على رجاله، لم يكن بالأندلس من يجاريه فيه، أقرّ له بذلك

أهل عصره مع تقدّمه في اللّغة والأدب واستقلاله بغير ذلك من جميع الفنون...- إلى أن يقول: وكانت الرحلة إليه في زمانه...».[11]

وقبله بكثير في مطلع القرن الثاني للهجرة ما حكي عن عبد الملك بن حبيب انّه "حجّ فاخذ عن عبد الملك بن الماجشون وأسد السنّة وأصبغ بن الفرج وطبقتهم ورجع إلى الأندلس بعلم جمّ "[12].

وهل من شكّ في أن أثر هذه الرحلات كان كفيلا بتوحيد النصوص والتشريعات أو تقارب الروايات على الأقلّ، وتوثيق الأواصر بين بلدان العالم الإسلامي بل وربط المشرق والمغرب وإلغاء السدود والحدود.[13] ناهيك عن دور الحديث التي تأسّست هنا وهناك وإن ظلّت محدودة في الزمان والتّعداد وتقاطر إليها طلاّب الحديث من كلّ حدب وصوب. [14]

ومع ذلك، وهنا المعتبر، أضحى الوعي المسؤول بالحقيقة الشرعية للخلاف، في غير عراء عن الورع الملازم للاجتهاد، في القضايا المستجدّة، هو الذي أثمر بالأحرى ولا غرو، خصائص هذا التراث التشريعي الإسلامي الكبير بعيدا في إقليميّته عن أغلال الاتّباع المترامي إليه من أقاصي الشرق.

فاعتناق أقطار المغرب للإسلام منذ عام 92هـ كان الشاحذ الذكيّ في بواكير العناية بالحديث النبويّ باعتباره ولا صرف مظهرا حضاريا أكيدا. لا لأنّه أصل من أصول التشريع وحسب، بل لأنّه كذلك مصدر هامّ من مصادر الثقافة الإسلامية، ومرجع من مراجع التفسير، وأصل من أصول الفقه.

وهل من غلوّ في عدّه على العموم مصدرا من مصادر التاريخ؟ بل ومستندا من مستندات المناهج النقدية، التي كانت بحقّ مستلهم الاستقلال الفقهي بالذات

ومستوحى التشييد في ركائز الشخصية العلمية المغربية المتميزة. وبهذا الاعتبار كلّه فإنّ أهمية الحديث الشريف تغدو فوق التقدير ، إذ ما عتم أن غذّى علوما شتّى ومهّد الطريق لنهضة علمية واسعة في منشإ الحضارة.[15]

وفضلا عن ذلك، لامراء في أن أهل الغرب الإسلامي عامّة، قد عرفوا- بعيدا عن التعصب والعرقية والعجب أو التقريظ الذاتي- بحسّ بالمنهج رهيف، أملى انتقائية في هذا المجال وأفرز نوعيّة في الإفراد واقتضى خصوصية في استرعاء العناية، وكأنّ هذا الطبع على المنهج، أو المربى على الطريقة إلف ثان لهم، راح يتأصل فيهم حتى صار بمزيد التصلّب والحنكة ميسما للمغاربة، وقد يكون من زاوية تصاريف الأرزاق بمثابة تعويض في توازن العطاء البشري، عن الحظوة المشرقية بالوحي وبديل عن الغنم بمهبط الرسالة وما انبثق عنها من خيرات وعلوم.

ألم يشر الحديث الشريف إلى أن مزيّة الاستيعاب ومنهج التلقي قد تفوق لدى المبلّغ شرف الراوي ومصدر الرواية إذا خلا منها وعي المستمع حين قال: «فربّ مبلّغ أحفظ من سامع» وفي رواية: «.. أوعى له من سامع». [16]

لذلك فافهم مكمن السّر في إيثارهم لصحيح مسلم (ت: **261** هـ) وتقديمه على غيره، والولوع بشروحه وحفظه وتداوله ودراسته وتقريظه حتى أمسوا أولي الاختصاص والخبرة والتأليف فيه. وفي ذلك شهادة نفيسة لابن خلدون : «وأما صحيح مسلم فكثرت عناية علماء المغرب به وأكبّوا عليه وأجمعوا على تفضيله على كتاب البخاري من غير الصّحيح مما لم يكن على شرطه. وأكثر ما وقع له في التراجم. وأملى الإمام المارزي من فقهاء المالكية عليه شرحا وسمّاه «المعلّم بفوائد مسلم» اشتمل على عيون من علم الحديث وفنون من الفقه. ثمّ أكمله القاضي عيّاض من بعده وتمّمه

وسمّاه « إكمال المعلّم» وتلاهما محيي الدّين النّووي بشرح استوفى ما في الكتابين وزاد عليهما شرحا وافيا.» [17]

وعلى الرغم من أنّ المغاربة كانوا يتّجهون إلى الحجاز أكثر من الأمصار الأخرى، ويقلّدون مالكا دون غيره، كما تؤكّده المقدّمة: وأما مالك رحمه الله تعالى فاختصّ بمذهبه أهل المغرب والأندلس و إن كان يوجد في غيرهم إلاّ أنّهم لم يقلّدوا غيره إلاّ في القليل لما أنّ رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم والمدينة يومئذ دار العلم. [18]

وابن خلدون يعلّل تبنّي المذهب المالكي بما لا يشاطر فيه بالضرورة حين يقول : «... فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلّدوه دون غيره ممّن لم تصل إليهم طريقته. وأيضا فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل من مناسبة البداوة. ولهذا لم يزل المذهب المالكيّ غضّا عندهم ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب... » [19]

رغم ذلك فإنهم لم يجمدوا عند حدود المذهب إلى حدّ الانغلاق أو يتحجّر على منطوياته دون سبيل آخر إلاّ للتقليد وقفا على محصوله وإعوازا. بل الواقع أنّ اشرأبّت مباحثهم في الخلفيات وكانت لهم بها دراية واطّلعوا على المستظرف منها. وقد نقل بعضها إلى المغرب القاضي ابن العربي وأبو الوليد الباجي في رحلتهما. [20]

يشير إلى ذلك العلاّمة ابن خلدون بقوله: «... فاحتاجوا إلى تنظير المسائل في الإلحاق وتفريقها عند الاشتباه بعد الاستناد إلى الأصول المقررة... وصار ذلك يحتاج إلى ملكة راسخة يقتدر بها على ذلك النّوع من التنظير أو التفرقة.» [21] ثمّ بيّن المقصود

من هذه الملكة وأنّها علم الفقه لهذا العهد. [22] وإلاّ فما وجه تفسير هذا النشاط الفقهي وإفضائه إلى قيام حركة التدوين والتفريع للأمّهات منذ أن دبّج عبد الملك بن حبيب "الواضحة" ودوّن تلميذه "العتبيّة" وكتب ابن الفرات "الأسدية" وألّف سحنون " المدوّنة" التي عكف عليها أهل القيروان وأهل الأندلس إضافة إلى زبدتها المسمّاة بـــ "المختصر" لابن أبي زيد ومنقّحتها المسمّاة بـــ " التهذيب" لأبي سعيد البرادعي، التي اعتمدتها المشيخة من أهل إفريقيا؛ ممّا حدا بصاحب المقدّمة إلى القول "ولم تزل علماء المذهب يتعاهدون هذه الأمّهات بالشرح والإيضاح والجمع...– إلى قوله: «وزخرت بحار المذهب المالكي في الأفقين...» [23]

وأثر الحديث، إذا أحدقت به هالة المعارف والمدارك وصادف عظيم المواهب ورهيف الملكات واستبحارا في العلوم الشرعية وإتقانا في الصنعة والفنون الحديثية إلى جانب حصافة في التّبصّر بالمستجّدات التي ينبغي علاجها في ضوء مطلوبات الشرع ومقاصده دونما غمط في الطّرح للواقعات والحوادث، ولا حيد أو جنوح في تقدير الأحكام واستصدار الفتاوى. إنّ العاضد في ذلك ما أعوز النص نزوع إلى مناهج الاجتهاد ولجوء إلى أدواته. ولا ضير بعد ذلك في فيض الخاطر بما يجود به تفاوت المدارك واختلاف الفقاهات والدربة على سبر الواقع واستثمار النصوص متى توفرت واستخلاص القرائن واستبصار العلائق واستفراغ الجهد في تبيّن المقاصد. ولا شكّ أنّ ذلك من جملة المكوّنات الأساسية للشخصية الفقهية المحقّقة لاستقلاليتها.

ويجيء الحديث النبوي الشريف معزّزا بالمتون الصحيحة أو ما كان في حكمها، داعيا إلى استفهامه، محفّزا على النّظر فيه حاثّا على استكناه مكنوناته واستجلاء مستغلقاته واعتصار مضامينه، بحيث يلهم الملكات المؤهّلة، ويستلفت النّبهاء إلى زوايا

قد تكون بقيت دكناء مظلمة. بعدما تقادحت عليها أذهان العلماء في المشرق. دونما أن يزعم مع ذلك زاعم، بما من شأنه زجّ منقصة أو تسريب مهانة بالأصناء الجلاّء هناك؛ ليقع في أسوار الكبرياء أو يرسف في دياجير الغرور حاشا!

وإنّما النصفة تقتضي في موضوعية، تقرير هذه الحقيقة: من أنّه لّما استنفدت الطاقات الجيّاشة في استنطاق النّصوص واستقراء الواقع بما لا مزيد عليه هناك في تلك الظروف وطبقا لتلك المناهج، في سياقها البيئي والثقافي والسياسي عموما، قرأها علماء المغاربة في لهفة وشغف تعبّديّين واستفادوا من لآلئها ودررها ولا مراء؛ حتى انّ الذي خدم تميّزهم ورسّخ تدريجيا استقلاليتهم كما سيتبدّى سراعا، وكوّن شخصيتهم وأكسبهم خصوصيّتهم أقدرهم على المنافسة والتضلّع في المسائل، هو على الأوفر في تقدير العوامل تسخير طاقاتهم- وقد توازي – وربّما لا تفوق، إلاّ في النادر طاقات الاجتهاد لدى علماء المشرق وملكاتهم المتعدّدة التي استنفدوها في النّصوص إجمالا ووظّفوها في التحليل والتّنزيل على الحوادث بما يكاد يكون كلّيا وفوق المكنة العادية- تسخيرا "إضافيا" بالاستئناف والبناء على المنطلق، استفاد على وجه التحقيق من السبق الطبيعي المشرقي في التناول والمعالجة والمنهج.

لكنّه لم يربض جامدا عند هذا العطاء الفقهي الثّر، بل أضاف إليه وأثرى وانبرى إلى استثماره من وجوه شتّى بلطائف وأبعاد والتفات مغاير إن لم يصبغه بألوان من التّميّز والابتكار والإنماء بما لا تقصر عنه شهادات المشارقة أنفسهم، وتتهاوى دونه تعميمات الانتقاص الخلدونية بهذا الوصم: "وأمّا المالكية فالأثر أكثر معتمدهم وليسوا بأهل نظر وأيضا فأكثرهم أهل الغرب وهم بادية غفل من الصّنائع إلاّ في الأقل.... [24]

وينهض للحديث النبوي الشريف أبلغ الأثر في ترسيخ الاستقلال الفقهي وأحفز داع لأفذاذ مجتهدة الغرب الإسلامي طوال القرون الهجرية الخمسة الأولى، كما سيتّضح من خلال طائفتين متنائيتين عن سفسطائيات المتكلّمة.

1- أما الطائفة التي كانت على طريقة أهل الحديث في منحى الفروع فيجمل أن نذكر من جلّة علمائها في سرد غير فارز:

أ – عيسى بن دينار الغافقي (ت: 212هـ):

يقول ابن الفرضي في ترجمته: أصله من طليطلة وسكن قرطبة، سمع من ابن القاسم وصحبه، ولّما انصرف إلى الأندلس كانت الفتيا تدور عليه وكان لا يتقدّمه في وقته أحد، وكان عالما متفنّنا مفتّقا وعابدا ورعا مجاب الدعوة.

وكان محمد بن عمر بن لبابة يقول في إحرازه عود السّبق: فقيه الأندلس عيسى بن دينار وعالمها عبد الملك بن حبيب وعاقلها يحي بن يحي [25] فجعله أفقه من يحي على جلالته وعظم قدره، وعمّمه على سائر نظرائه.

وقال أبو عمر الصدفي هو من أهل النظر والفقه التام وبه وبيحي انتشر علم مالك بالأندلس، ورجعت الفتيا بها إلى رأيه مع قوله في التفقّه لمالك وأصحابه، كما يقرّر ذلك ابن فرحون. [26]

ولعيسى سماع من ابن القاسم عشرون كتابا وله تأليف في الفقه يسمّى "كتاب الهدية" في عشرة أجزاء. وكتب إلى ابن القاسم في رجوعه عمّا رجع عنه من كتاب أسد فيما بلّغه، ويسأله إعلامه بذلك فكتب إليه ابن القاسم الذي له كتاب في الردّ على المقلّدين : أعرضه على عقلك فما رأيته حسنا فأمضه وما أنكرته فدعه. وعلّق

على ذلك ابن فرحون (ت: 769 هـ) بقوله: وهذا يدلّ على ثقة ابن القاسم بتفقّهه. [27] ومع ذلك كلّه فقد اتّهم يوم الهيج حتّى هرب فاستخفى، وعاد لّما أمّنه الحكم ابن هشام من مخاطر تعصّب المالكية ورميهم له بالبدعية في رفع اليد عند الصلاة وهمّوا بقطعها. [28] فهذا الذي صلّى الصّبح بوضوء العتمة أربعين سنة هو ذاك المجتهد الذي كاد أن يذهب ضحيّة استقلاله الفقهي وألمعيّته الحديثيّة، وإعجابه بترك التقليد.

ب – بقية بن مخلّد (ت: 276هـ):

هو أبو عبد الرحمن من حفّاظ المحدّثين وأئمّة الدّين. رحل إلى المشرق، فروى عن الأئمة وأعلام السنة فيما يزيد على المائتين. خلع عليه أهل الاختصاص لقب المصنّف لاستكثاره من المصنّفات. ولعلّ أبرزها كتابه في " تفسير القرآن" الذي قرّضه أبو محمد عليّ بن أحمد بقوله: " فهو الكتاب الذي أقطع قطعا لا استثني فيه أنّه لم يؤلّف في الإسلام مثله ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره، كما في جذوة المقتبس. [29]

ومنها المصنّف الكبير في الحديث الذي رتّبه على أسماء الصحابة، ر، فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيّف، ولذلك لقّب أيضا بـــ المسند. ولا تعلم هذه الرتبة لأحد قبله، كما ذكره أبو محمد، فقد روى عن زهاء ثلاثمائة رجل ليس فيهم عشرة ضعفاء. [30]

ومنها مصنّفه في فتاوى الصحابة والتابعين ومن دونهم أربى فيه على مصنّفات ابن أبي شيبة وابن همّام وابن منصور. واللاّفت في قدرة التصنيف عنده شهادة ذهبية أخرى لأبي محمّد هذا له بأنّ تآليف هذا الإمام انتظمت علما عظيما لم يقع في شيء من هذه المذكورة، وصارت قواعد للإسلام لا نظير لها.

وبالرغم من أنّه كان ذا خاصّة من احمد بن حنبل، وجاريا في مضمار أبي عبد الله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوري وأبي عبد الرحمن النسائي، فإنّه كان متميّزا لا يقلّد أحدا.[31] وفي الصّلة: أنّه كان متخيّرا لا يقلّد أحدا، بالغ في الجمع والروايات وملأ الأندلس علما جمّا. [32]

ج – قاسم بن محمّد بن سيّار (ت: 278 هـ):

عرف بالاستغراق في الرحلة إلى المشرق بين ستّة أعوام إلى الاثني عشر عاما في المرّة الواحدة ابتغاء السّماع والتحصيل. ولزم بالأخصّ محمّد بن عبد الحكم والمزني للتفقّه والمناظرة حتّى برع في الفقه وذهب مذهب الحجّة والنظر وعلم الاختلاف. وكان يميل إلى مذهب الشافعي. ومع ذلك فقد ذكره ابن أبي دليم في طبقة المالكية وقال: كان يفتي بمذهب مالك وكان يتحفّظ كثيرا–كما في الدّيباج– من مخالفة المالكية في الإفتاء. [33] وعن صريح اتّسامه بهذه الحرية الفقهية غير المكتومة والمتّشحة عدالة والمتبقّرة علما اللّتين غذّاهما دون شكّ تقدّم في صناعة الحديث وثراء كبير في بضاعته قال له أحمد بن خالد يستطلعه: أراك تفتي الناس بما لا تعتقد، وهذا لا يحلّ لك! فقال ابن يسار، تعبيرا صادقا عن موقف علميّ رصين ملؤه الاتّزان والثّقة غير مستنكف ولا متوقّ: إنّما يسألونني عن مذهب جرى به العرف (واللّفظ مشحون بدلالات التّقليد مثقل بالاتّباع كما لا يخفى وليس هو بمزحزحه) ثمّ يستأنف: فأفتيهم به (أي مجاراة لهم واستجابة لمستفتاهم عنه وهم يعلمون ذلك)، ثمّ يعود إلى القول دونما تردّد أو تهيّب دفعا للظّنون: ولو سألوني عن مذهبي أخبرتهم. [34]

وحسبنا من هذا دليلا على استقلاله الذّاتي واعتقاده بنفسه ومدى تحلّيه بالحكمة والموضوعية والنّباهة فضلا عن عزوفه عن التقليد. فقد ألّف في الرد على ابن مزين

والعتبي وعبد الله بن خالد كتابا سمّاه: "الردّ على المقلّدة" وكتابا آخر في خبر الواحد.[35]

د – سعيد بن الحدّاد القيرواني (ت: 302هـ):

الشهير بالرواية والذي كان مذهبه الحديث [36] ومحمّد بن إبراهيم بن حيّون (ت: 305هـ) الذي كان إماما في الحديث عالما به حافظا لعلله بصيرا بطرقه، لم يكن يذهب مذهب مالك بل مذهبه الحديث[37]، وثابت بن زيد بن يحي (ت: 318هـ) الذي كان مائلا إلى الحديث يفتي به وبما ظهر له منه.[38] ومن جملة تفاريق الأسماء الأخرى، أعلام بارزون يجمع بينهم منهج اجتهاديّ حفيل بالاتّجاه الحديثيّ، يملي ضربا من الفقه المنتخب دون تقوقع في أسر فقه المذهب.

فهذا ابن الباجي (ت: حوالى 400هـ) أحمد بن عبد الله بن علي، أبو عمر الفقيه، كان إمام عصره وفقيه زمانه بإخبار عبد البرّ الذي يشهد له بأنّه لم ير بقرطبة ولا بغيرها من كور الأندلس رجلا يقاس به علمه بأصول الدّين وفروعه؛ كان يذاكر بالفقه ويذاكر بالحديث والرجال ويحفظ "غريبي الحديث" لأبي عبيد وابن قتيبة. وذكر عبد الغني بن سعيد الحافظ في "المؤتلف" أنّه من أهل العلم ووالده من جلّة المحدّثين. ويقول عبد البرّ: إنّه قرأ كتاب "المنتقى" لأبي محمّد الجارود وكذلك كتاب "الضعفاء والمتروكين" وكتاب "الآحاد"، ولا يألو في وصفه بالهدى والفضل وأنّه جمع الحديث والرأي.[39]

وهذا محمّد بن حسين بن أحمد بن محمّد الأنصاري (456 –532هـ): من أهل المريّة، الذي كان معتنيا بالحديث ونقله منسوبا إلى معرفته، عالما بأسماء رجاله وحملته.

وله كتاب حسن في الجمع بين صحيحي البخاري ومسلم، أخذه الناس عنه. وكان ديّنا فاضلا عفيفا متواضعا متّبعا للآثار والسّنن [40].

وقصدا في السرد إشارة البرق إلى عبد الرحمن بن موسى بن محمد بن عقبة الكلبي (ت: 468هـ) من أهل سرقسطة الذي كان فقيها عالما زاهدا ورعا، يقول ابن بشكوال: لم يمسح على الخفّين قطّ. وكان يفتي بالمسح. [41]

إنّ إبراز هذا المتّجه بجملة واحدة له أكثر من دلالة ولا يساق لمجرّد غرض إخباري، بل فيه تلميح قويّ إلى اعتداد فقهي حرّ بلغ صاحبه من العلم والثقة في معلومه مبلغا لم يعد يخشى معه منتقدا. ولعلّ الأجواء الفقهية العامرة والثقافية العامّة كانت خير مساعد على ذلك.

ولئن برحنا المسرد، فلن نبرح أبا عيسى القرطبي المصمودي من طنجة وكان الأولى أن نفتتح به وهو يحيى بن يحيى بن كثير (ت: 234هـ) الذي سمع من مالك بن أنس "الموطأ" وسمع بمكّة من سفيان بن عيينة وبمصر من اللّيث بن سعد وعبد الله بن وهب وغيرهم. وقدم الأندلس بعلم كثير. وكان يفتي برأي مالك بن أنس. لا يدع ذلك إلاّ في القنوت في الصبح، فإنّه تركه لرأي اللّيث... بترك يحيى ابن يحيى أيضا رأي مالك في اليمين مع الشاهد، وأخذ بقول اللّيث في ذلك، وإيجاب شاهدين وكان لا يرى بعثه الحكمين عند تشاجر الزوجين، وكان ذلك ممّا ينكر عليه. وكان يحيى ممّن اتّهم في الهيج، فهرب إلى طليطلة، ثمّ استأمن، فكتب له الأمير الحكم أمانا، وانصرف إلى قرطبة. [42]

وتعليقا على عبارة "وكان ذلك ممّا ينكر عليه" فالظّن أنها ردّة فعل من جانب جلمود المقلّدة الذين لا يجسرون ربّما تعبّدا لا عقلا، على التّحرر العلمي من كلكل المذهب وإن شعشع ساطع نور الحديث وبهره. ولقد كان ابن الفرضي يصف أبا عيسى

بأنّه كان رجلا عاقلا. [43] وزاد ابن فرحون في توشيته به حين قال: وكان يحي يفضّل بالعقل على علمه بعد أن أورد تمجيد ابن لبابة له بقوله: فقيه الأندلس عيسى بن دينار وعالمها ابن حبيب وعاقلها يحي؛ مع هذا التعقيب مباشرة: وإليه انتهت الرياسة في العلم بالأندلس. [44]

ويضيف صاحب الديباج بعد ذلك : وكان مالك يعجبه سمت يحي وعقله وسمّاه "العاقل" [45]

والذي أستغربه ولا أرى له في السياق من مساغ إقحام عبارة (ولم يكن له بصر بالحديث) في مظان الديباج؟؟ مع تعقيل مالك له وانتهاء رئاسة العلم إليه؟؟ إلاّ أن يكون ذلك من جراء الاستقلال بالرأي والنظر.

٥ – منذر بن سعيد البلوطي القرطبي(ت: 355هـ):

هو أبو الحكم، رحل حاجّا سنة ثمان وثلاثمائة: فأقام أربعين شهرا. فأخذ بمكّة من ابن المنذر كتابه المؤلّف في الاختلاف المسمّى "كتاب الأشراف" وسمع من ابن النحاس، وكان مذهبه في الفقه مذهب النظّار يلهج بالاحتجاج –كما في تاريخ الأندلس – وكان عالما باختلاف العلماء تاركا للتقليد، وكان بصيرا بالجدل، محيطا بمذهب أهل الكلام، يميل إلى رأي داوود بن علي بن خلف العباسي ويحتجّ له. ولي القضاء إلى أن توفّي، ولم تحفظ له قضية جور ولا جرّبت عليه في أحكامه زلّة. وكان بصيرا بالجدل، منحرفا إلى مذهب أهل الكلام. [46] والذي نراه، أنّ القدح بالانحراف الكلامي يفقد معناه بما تلاه معلّلا في غضون ترجمته قول ابن الفرضي نفسه: ولذلك ما كان ينحل في اعتقاده أشياء، الله مجازيه بها ومحاسبه عنها، وله كتب كثيرة مشهورة مؤلّفة في القرآن والفقه والرّد، أخذ الناس عنه وقرأوها عليه. [47]

والناتج بعد الذي استعرضنا من نبذ الأعلام شذرا مذرا، أنّه لا مندوحة عن غلبة أثر منتهج الحديث وانتصاب القوامة للأثر، متى توفّرت الحجّة وسديد النظر، ودئب على الاحتجاج والدراية بالخلافيات ونبذ التقليد دون شطط؛ فإنها تعمل جميعها متضافرة على ترسيخ الاستقلال الفقهي وتميّز مجتهدة الأندلس والمغرب.

2- وأما الطائفة التي كانت على طريقة أهل الحديث في منحى العقائد والأصول، فتجلّيها ثلة من العلماء الذين لم نعمد في اقتباس القطوف المقتضبة عن تراجمهم إلى انتخاب أو تحديد معيّن إلاّ أن يكون ترتيبا زمنيا محضا، وهو أبلغ في الدلالة على المنهج:

أ – كابن أبي زيد القيرواني النّفزاوي(ت:386هـ):

الملقّب بمالك الصغير الذي بلغت تآليفه نحوا من ثلاثين. ككتاب "العقيدة أو جملة مختصرة من واجب أمور الدّيانة". وكتاب ذكره ابن خلدون ولم يصل في "أحكام المعلّمين والمتعلّمين" ورسالة في أصول الدين. وأما عن "الجامع" أو "الرسالة" التي طارت شهرتها في الآفاق إلى حدّ انه رقمت منها نسخ بأحرف من ذهب كما في رواية ابن ناجي[48]، وبيعت منها نسخ بوزنها من المعدن نفسه؛ فالذي أحرزته من قيمة ليس عائدا إلى مضاهاة بمختصر خليل أو شبه بتحفة ابن عاصم في تكوين ملكة الاجتهاد بالحفظ والاستظهار، مع اعتبار السبق عليهما بأربعة قرون، ولكن الذي ذاع به صيتها قوّة في تخريج مؤمنين مستنيرين وسبيل معبّدة لنشر الدّعوة [49] في سائر البلاد.

ومن كتبه الدالة على اتجاهه الحديثي كتاب "النهي عن الجدل" و "الردّ على القدرية" شهد له القابسي بموثوق الديانة والرواية [50] وقال فيه القطّان المقرئ المحدّث (ت: 567هـ) ما قلّدت أبا محمّد بن أبي زيد حتّى رأيت النسائي يقلّده. [51]

ب – والإمام ابن أبي زمنين (ت: 399هـ):

هو محمّد بن عبد الله بن عيسى بن محمّد المرّي اعتبره الداوودي في طبقاته من المفاخر الغرناطية من كبار المحدّثين العلماء الراسخين، كان عارفا بمذهب مالك بصيرا به وأجلّ أهل وقته قدرا في العلم والرواية والحفظ للرأي والتمييز للحديث والمعرفة باختلاف العلماء ملازما لسنن الصالحين، مجانبا للسلطان... ما رئي مثله بعده، وكان مليح التصنيف له: "تفسير القرآن" و "المعرب" في المدوّنة و "المنتخب في الأحكام" وكتابه المشتمل على "أصول الوثائق" [52]؛ ويصنّفه ابن فرحون في زمرة كبار الفقهاء والمحدّثين. ألّف في "آداب الإسلام" و"أصول السنة" وله منتقيات في آثار السّلف. وعرف بالتحري في اللفظ والضبط في الرواية. [53] قال ابن بشكوال: وكان مع علمه وزهده من أهل السنة متّبعا لها. [54] ونقل ابن تيمية عنه في كتابه "مجموع الفتاوى" (5/54-58) غير ضنين وكذا مرتجعه عند ابن القيم لا سيما في "اجتماع الجيوش الإسلامية"(96-97) [55] .

ج – وأبي عمرو بن أبي عيسى لبّ بن يحيى المعافري الأندلسي الطلمنكي (ت: 492هـ):

هو الحافظ الإمام المقرئ. روى عنه أبو عمر بن عبد البرّ وأبو محمّد بن حزم وعبد الله ابن سهل الأندلسي. كان رأسا في علم القرآن كما كان في تذكرة الحفّاظ، ذا عناية تامّة بالحديث ومعرفة الرجال حافظا للسنن، إماما عارفا بأصول الديانة، عالي الإسناد. وكان فاضلا ضابطا شديدا في السنة، رعدا في إنكار المنكر، له مصنّفات يلوح منها فضله وحفظه وإمامته واتباعه للأثر [56] . قال ابن بشكوال: جمع كتبا حسانا كثير النفع على مذاهب أهل السنة. وكان سيفا مجرّدا على أهل الأهواء والبدع

قامعا لهم، غيورا على الشريعة، شديدا في ذات الله تعالى؛ سكن قرطبة، وأقرأ الناس بها محتسبا، وأسمعهم الحديث. توفّي رحمه الله بطلمنكة على هدي وسنّة واستقامة. (57)

د – والإمام أبي عمرو الداني (ت: 444هـ):

هو الحافظ الإمام شيخ الإسلام عثمان بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي المقرئ المعروف بابن الصيرفي، سمع من ابن أبي زمنين كثيرا من رواياته وتآليفه؛ وبمصر سمع من ابن النحاس وابن منير وابن خاقان وبالقيروان من أبي الحسن القابسي. كان أحد الأئمّة في علم القرآن وتفسيره. مكثرا في التأليف الحسن. وفي الصلة: له معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته. وكان ورعا سنيا مجاب الدعوة مالكي المذهب. (58) ذكره الحميدي فقال: محدّث مكثر ومقرئ متقدّم. إليه انتهى إتقان القراءات. وله مائة وعشرون تصنيفا. (59) منها "الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة" في الاعتقادات وأصول الديانات.

ه – ومحمّد بن أبي نصر فتّوح الحميدي (ت: 488هـ):

هو الحافظ الثبت الإمام القدوة الأزدي الحميدي الأندلسي الميورقي. حدّث عن ابن حزم وابن عبد البرّ ولقيه وقرأ على ابن أبي زيد القيرواني وتفقّه وروى رسالته ومختصر المدوّنة. ومن شيوخه أبو بكر الخطيب البغدادي وأبو نصر بن ماكولا وابن إسحاق القاضي وأبو عبد الله القضاعي وكانت له رحلات بالشرق وزار إفريقية. وفي ذلك يقول هذا العجز: "... ولم أحص كم يمّمت في الأرض موضعا. (60)

له كتاب الجمع بين الصحيحين أخذه الناس عنه. قال ابن طرخان سمعت الحميدي يقول: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم الهمم بها :كتاب العلل، وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الدراقطني وكتاب المؤتلف والمختلف، وأحسن كتاب وضع فيه كتاب

الأمير ابن ماكولا. وكتاب وفيات الشيوخ وليس فيه كتاب وقد كنت أردت أن اجمع في ذلك كتابا فقال لي الأمير: رتّبه على حروف المعجم بعد أن ترتّبه على السنين. قال ابن طرخان فشغله عنه الصحيحان إلى أن مات رحمه الله. (61)

وقال الذهبي : كان ورعا ثقة إماما في الحديث وعلله ورواته، متحققا في علم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث بموافقة الكتاب والسنة (62). يقول هذا ويذكر انه ظاهري ويسرّ ذلك بعض الإسرار (63) وكان قد أصابته فيه فتنة. ولّما شدّد على ابن حزم خرج الحميدي من المشرق(64) ويقول ابن خلكان: وكان موصوفا بالنباهة والمعرفة والإتقان والدين والورع، وكانت له نغمة حسنة في قراءة الحديث(65). ولقد سمعه ابن طرخان يقول: كنت أحمل للسماع على الكتف سنة خمس وعشرين وأربعة مائة.. وقال يحي بن البنّاء: كان الحميدي من اجتهاده ينسخ بالليل في الحرّ، فكان يجلس في أجانة ماء يتبرّد به(66) ومن أبرز مؤلّفاته العديدة المتنوّعة: تفسير غريب ما في الصحيحين، مخطوط .وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر، مطبوع. التذكرة، مخطوط. مختارات من مروياته، المختلفة والمؤتلفة، ومنظومة دالة في النقض على من عاب الحديث وأهله، مخطوطة بمكتبة غوطة. فضلا عن جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس وجمل من تاريخ الإسلام، ونوادر الأطباء والتذكرة.

ومن شعره:

فدع ما صدّ عن هذا وخذهـــا وما صحّت به الآثـــــار ديني

وما اتفق الجميـــــع عليه بدءا وعودا فهو عن حقّ مبيـــــــتن

كلام الله عز وجلّ قولـــــــــي تكن منها على عين اليقيـــــن[67]

وصفوة المبحث:

يتأكد من جملة التوجيه الحديثي المقصود الذي استثمرنا من خلال نبذ تراجم هؤلاء الأعلام المتفرقة، أن ظاهرة الاستقلال الفقهي ظاهرة ناشئة عن أثر الحديث رغم سيطرة المذهب الأشعري وتضييق المالكية على مخالفيهم، تترسّخ بقدر مدافعة الكلام ومنابذة أهل الأهواء وفي هذا الصّدد يقول ابن عبد البر في الجامع: " قال أبو عمر: أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أنّ أهل الكلام أهل بدع وزيغ ولا يعدّون عند الجميع في جميع الأمصار في طبقات العلماء. وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم".[68] وكأنها في مزاحمة الظاهرة العلمية والفقهية الأخرى، إذ تقف في وجه المتعصبين والوشاة الذين لا يخلو منهم عصر ولا مصر، كانت تنمّي ديناميكية الاتجاه الحديثي وتبصّرا عميقا بمنهج النهوض بالعلوم الشرعية.

ويفهم هذا الاستقلال كما اتضح على معنى:

1- نبذ التقليد بمفهومه السلبي الذي يفيد التبعية الجامدة والحنّطة أو هي تعني العجز عن الاجتهاد. ولا ينصرف التقليد الذي نعنيه إلى الدلالة الشرعية في الاقتداء بالمجتهد.

2- الاحتفاء بالاجتهاد الوارد مع إعمال الرأي.[69] فيه، تحقيقا واستدلالا ونظرا.

3- استكمال الوافد من الاجتهادات بحيازة فطنة خاصة وأدلّة إضافية وبذل طاقة اجتهادية جديرة بالتنافس.

4- التميز بالموقف المبني على ما استجدّ من دليل واستغلظ من حجّة وعانق سمات الشخصية المستقلة في أجواء فقهية غير كاسدة.

5- اقتدار على استكناه النص وتنزيله على الواقع بامتلاك فنيات المطابقة بينهما.

6- الحذر والتوقي من التعارض في الاجتهاد بين الشرع والوضع واحتراز يقظ في مقابلة الاجتهادات.

ومدارسة الإفتاءات. ليس دونها في الأقل اعتبار عوائد الأمّة وتقاليد السلطة واتّقاء الفتنة. وهل من أثر في الاتجاه الحديثي أظهر من اختصاص علماء منطقة الغرب الإسلامي بلا مدافع في أفانين المنهج وأساليب النقد العلمي الرصين،ولا أدلّ عليه في العناية والتحقيق من حفاوتهم البالغة بصحيح مسلم كما تقدّم.

ولئن شرفت تربة المشرق باحتضان بيئات الوحي وإشعاع النبوات وأنوار الرسالات واستحكام شرائع الكتاب ومواطئ الصحابة والتابعين،ر، ونشوء مدارس الحديث، فإنّ ساحة المغاربة لم تملق من الحظوة بقويم المناهج ووافر العلوم وخصيب الإنتاج وعميق الدراية ونابغ المحدثين الرّحل وأساطين المجتهدين ومجالس الفقهاء. فميزة الاستدلال الفائق والاحتجاج القويّ ومبعث هذا الاستقلال الفقهي أو الاجتهاد الموازي الذي إن هو في الحقيقة إلاّ من صميم الفقه المقارن.

وبهذا تتجلّى قدرة علماء المغرب والأندلس على الفقاهات المبدعة وتفجير طاقات المجتهدين وتربية ملكة التجديد لديهم. ممّا يخوّل ولا غرو حرية فقهية ملتزمة تنمّ عن مدى خصوبة المواهب الغرب إسلامية ومدى تفتّق عبقرية الاجتهاد بل وتغلغل ظاهرة التميّز والفرادة فيهم لا لمجرّد منابذة التقليد شعورا بالمسؤولية الشرعية؛ أو مناوأة مقيت التعصب إقحاما لعدالة الأحكام بتغليب هيمنة الكتاب واستعلاء النص؛ أو

مناهضة الغلوّ في مجاراة الأعراف ومحاجزة إمّعية المسايرة وإن كانت مذهبية وعيا بفلسفة الدين في منهج تغير أوضاع الأرض بمواد السماء، رسوخا في الخبرة بالواقع المغاير واختلاف النفوس والطبائع... بل من اجل تنمية حرية الاختلاف مجلبة لشآبيب الرحمة الدنياوية واستمطارا لسعة خيرية الشريعة وتفاديا للحجر على مسالك الاجتهاد واحتكار النظر واستئسار الفقه بأغلال الساسة واستبداد العوائد...

تلك شذرات من عناصر بارزة في عراقة الشخصية الفقهية لعلماء منطقة الغرب الإسلامي الذي جاء في فضله غير حديث.

من ذلك ما أخرجه مسلم في الصحيح برواية يحي بن يحي أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: "لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحقّ حتّى تقوم الساعة".[70] ويعلّق الحميدي على هذا الحديث المتّصل الإسناد بأنه يفعم ببشارة صحّت بخبر الصادق في ظهور الإسلام في ربوع هذه البلاد وأنها ثغر منصور إلى قيام الساعة [71].

وفي الختام ننشد مع هبة الله بن الحسين الشرازي:

عليك بأصحـــاب الحديث فإنهـم ... على منهج للديـــن مازال معلّما

وما النور إلاّ في الحديـــث وأهله ... إذا دجى اللّيل البهيـــــم واظلما

ومن يترك الآثـــار ضلّل سعيه ... وهل يترك الآثار من كان مسلما

وأعلى البرايـــا إلى السنن اعتزا ... وأغوى البرايا من إلى البدع انتمى[72]

والحـــمد لله ربّ العـــالمـــين

الهوامش

1- عزاه السيوطي في (الأشباه والنظائر في النحو 5/1 إلى بدر الدين الزركشي في أول قواعده.

2- ابن عبد البر (ت: 463هـ) : جامع بيان العلم وفضله (جزءان) دار الكتب العلمية. بيروت 1398هـ/1978م.172/2.

3- -أي المدينة المنورة. انظر: تاريخ الطبري .ص1820.سيما أن أهل المدينة المنورة كانوا قد تفرّدوا أول نشأة الحديث برواية أكثر السنة. ولذلك تصادف كثيرا في كتب السنن عبارة: "وهذا مما تفرّد به أهل المدينة " كما في سنن أبي داود 370/2. حديث رقم: 254.

4- د.صبحي الصالح :علوم الحديث ومصطلحه.ط12.دار العلم للملاين. بيروت. كانون الثاني (يناير)1981.ص 50-56.

5- -الترمذي.1 /196.

6- المقدّمة .ط4.دار الكتب العلمية. بيروت .1398هـ/1978م.ص541.

7- ياقوت الحموي: معجم البلدان.1/ 694.

8- -سنن أبي داود. 106/3.حديث رقم: 2750. وأخرجه ابن ماجه بمعناه. 951/2-952. ومكحول هو عالم أهل الشام أبو عبد الله بن أبي مسلم الهذلي الفقيه الحافظ.انظر: ترجمته في تذكرة الحفاظ.1 /107رقم:96

9- الذهبي: تذكرة الحفاظ.دار إحياء التراث العربي. د.تا.1353/4.

10- نفسه.

11- المرجع ذاته.1354/4.

12- -المرجع ذاته.537/2. وعبد الملك بن حبيب هو عالم الأندلس وفقيهها الكبير ويكنّى أبا مروان السلمي ثمّ المرداسي الأندلسي القرطبي توفّي سنة 238.

13- د.صبحي.ص57-58.

14- -كالمدرسة النورية في دمشق التي أسسها نور الدين محمود بن أبي سعيد زنكي (ت: 569هـ) وكان ابن عساكر من شيوخها. ودار الحديث بالقاهرة التي أسّسها الملك الأيوبي الكامل ناصر الدين في 622هـ. والمدرسة الأشرفية بدمشق في 626هـ وكان أول شيوخها ابن الصلاّح (ت: 643هـ) انظر: **Michaïl Meschaka: Cultur- statistik von Damaskus(cf.trad.Islam 232.note 1)**

15- [15] - د.كمال اليازجي:معالم الفكر العربي.ط.6.دار العلم للملايين.بيروت.تموز(يوليو)1979. ص42-43.

16- [16] - طرف من حديث : "نضر الله امرؤا سمع منّا حديثا فبلّغه. فربّ مبلّغ أحفظ من سامع" .وبنحوه برواية ابن مطعم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم قال : "نضر الله امرؤا سمع منا حديثا فبلغه. فربّ حامل فقه غير فقيه، وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه". وأحفظ بمعنى أفطن وأفهم وكذلك أوعى وليس المراد الحفظ اللساني. باب (18) من بلّغ علما. حديث رقم :230إلى 231.انظر: ابن ماجه: 1/84-85.

17- المقدمة: ص443-444.

18- المقدّمة:ص449.

19- نفسه.

20- المرجع السابق.ص448.

21- المرجع السابق.ص449.

22- نفسه.

23- المرجع السابق. ص450.

24- المرجع السابق.ص457.

25- ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس. دار الكتاب اللبناني. بيروت.1404هـ- 1984م. 556/2. رقم (973).

26- ابن فرحون: كتاب الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. دار الكتب العلمية. بيروت. د.تا.ص 179.

27- الديباج: ص178-179.

28- الحدميدي: جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس. تحقيق إبراهيم الأبياري. ط2- دار الكتاب اللبناني. بيروت. 1403هـ/1983م. 298/2.رقم (678).

29- المرجع السابق.274/1.

30- المرجع السابق.275/1.

31- نفسه.

32- أبو قاسم بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (494-578) : كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدّثيهم وفقهائهم وأدبائهم. مراجعة وتصحيح السيد عزت العطار الحسيني .ط2 مكتبة الخانجي. القاهرة1414هـ/1994م. 119/1.انظر أيضا سير أعلام النبلاء للذهبي. 285/13.ونفح الطيب للمقري التلمساني.2/518-520.

33- ابن فرحون: الديباج (حرف القاف).ص221.

34- المرجع نفسه.ص222.

35- المرجع نفسه. الصفحة نفسها. انظر أيضا: نفح الطيب.2/50-51. وجذوة المقتبس 369/2.

36- انظر: ترجمته في رياض النفوس للمالكي وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين.

37- انظر: ترجمته في تاريخ علماء الأندلس.

38- جذوة المقتبس. ص222.

39- الحميدي: جذوة المقتبس .1/203-204.

40- ابن بشكوال: الصلة.2/551.

41- المرجع نفسه.1/324.

42- ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس. 2/898-900.

43- نفسه. 2/899.

44- ابن فرحون: الديباج. 350-351

45- نفسه.

46- ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس.2/846.

47- نفسه.

48- انظر: ابن ناجي: المعالم. 3/9 -138. وطبقات الفقهاء.160.

49- انظر: مقدمة المترجم للرسالة 11-7. 1975- **trad.Leon Bercher . 6e ed. Edition populaire de l'armée. Alger.**

50- الديباج المذهب.137

51- نفسه: 137-138.

52- الداوودي: طبقات المفسرين.2/165-166.

53- الديباج المذهب. 269-270.

54- كتاب الصلة.2/458-459.

55- -انظر: ترتيب المدارك. 2/672. وسير أعلام النبلاء.17/188.

56- الذهبي.3/1098-1099.

57- كتاب الصلة.1/48-49. وانظرأيضا: ترتيب المدارك 2/750. وسير أعلام النبلاء.17/568. ومعرفة القراء الكبار للذهبي.1/310.

58- ابن بشكوال:2/385-387.

59- الذهبي: تذكرة الحفاظ.3/1120-1120 (رقم 1006.) انظر أيضا: نفح الطيب.2/135-136.

60- انظر: مقدمة جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس لإبراهيم الأبياري .5-22.

61- الصلة. 2/530-531.

62- تذكرة الحفاظ.3/1218-1219.

63- نفسه. 3/1221.

64- نفسه.3/1220.

65- نقلا عن مقدمة الأبياري للجذوة . ص12.

66- تذكرة الحفاظ. 3/1218-1219.

67- نفسه.3/1222. وكذا مقدمة الجذوة .ص 14.

68- ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله... تحقيق إدارة الطباعة المنيرية (جزءان). دار الكتب العلمية.1398هـ/1978م.2/95. قال: "أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام. فكلّ متكلّم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريا كان أو غير أشعري." انظر: 2/96.

69- [69] - ليس المراد بالرأي مذمومه المتحرر من مطلقات الشرع ولا المغلّب عليه بحال متى صحّ الأثر فيه. وإنما كما ذكر الإمام المحدّث، حافظ المغرب، أبو عمر يوسف بن عبد البرّ النمري القرطبي (ت:463هـ): "إنّ السنة والقرآن هما أصل الرأي والعيار عليه.وليس الرأي بالعيار على السنة، بل السنة عيار عليه. ومن جهل الأصل لم يصل الفرع أبدا". انظر: الجامع.2/173.

70- عن هشيم بن بشير الواسطي عن داود بن أبي هند عن أبي عثمان النهدي عن سعد بن أبي وقاص عن رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم. صحيح مسلم. ص1525. طبعة الحلبي.

71- جذوة المقتبس. 1/35-36.

72- الصلة.2/634.